في غير الامر اي الطلب مجاز واستعمال اللفظ في معنى مجازي لا يمنع فهم
المعنى الحقيقي منه كما تقرر في محله **قوله** فالدور منتف اي الحاصل من توقف
النون على الامر وتوقف الامر على النون ووجه انتفائه بما ذكر ان ما
توقفت عليه النون هو الامر اللغوي الذي هو الطلب والمتوقف على النون
هو الامر الاصطلاحي هكذا قيل وفيه نظر لان المتوقف على الامر هو التعلق
بالنون كما يستفاد من قوله وسم بالنون الخ لا النون فالجهة منفكة
وحينئذ فالاولى ان يقرر الدور بان اخذ الامر في تعريف فعل الامر ويجاب
باختلاف الامرين تامل **قوله** نحو احسن بزيد كان الاولى ان لا يمثل به لان
دخول نون التوكيد على فعل التعجب شاذ كما صرحوا به **قوله** وليس بلام
اي على المختار من مذهب سيبويه للنحاة بل فعل ماض مبني على فتح مقدر منع من
ظهوره السكون العارض لمجيئه على صورة الامر **قوله** والامر مبتدا خبره
هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وغلط من قال ان قول
المصنف هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء ضرورة لان القاعدة انه
متى اجتمع مبتدا وشرط وكان المبتدا مقدما فما وقع بعده
بالفاء ولم يكن صالحا لان يباشر الاداة خبر والجزاء محذوف وان اقترن بالفاء (كان)
او كان صالحا لان يباشر الاداة جعل جواب الشرط وكان الخبر محذوفا **قوله**
اي اللفظ الدال على الطلب اشار به الى ان المراد بالامر الامر اللغوي وهو الطلب
على تقدير مضاف اي ودال الامر او ومفهم الامر وحينئذ فلا تنافي بين قوله
والامر وقوله بعد هو اسم لكن يرد عليه ان الامر لفظ دال على الطلب
وضعا فيقتضي كلامه انه اسم وليس كذلك كما هو ظاهر الا ان يراد
ودال الامر ومفهمه استقلالا فلا ترد اللام لافتقارها الى مادة تدخل عليه
قوله محل الى حلول الخ مكان حلوله ففيه على الاول متعلق به وعلى الثاني حذف
في اي اعتبر فيه او بفي لان اسماء المكان لا تعمل **قوله** نحو صه بسكون الهاء

كما تقدم وكان الاولى ان يمثل بما مثل به صاحب التوضيح وهو نزال ودراك لان اسمية
ما ذكره المصنف معلومة مما تقدم لانهما يقبلان التنوين **قوله** وحيهل بسكون
اللام وفتحها منونة وبلا تنوين وكلام الناظم يحتمل الثلاثة ابا دام العروض لكن
الاحتمال الثاني فيه لا يتأتى الا على لغة قليلة وهي الوقف على المنصوب
المنون بصورة المرفوع والمجرور **قوله** معناه اقبل الخ ويتعدى على الاول بعلى
وعلى الثاني بنفسه وعلى الثالث بالباء ومنه اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر
قوله ولا محل النون فيهما كان الاولى ان يقول وليس كل منهما محلا للنون الا ان يجعل
المحل بمعنى الحلول فيستقيم ما ذكر **قوله** كذلك تاكيد لما استفيد من الكاف قبله
كما سبق نظيره وهو كون الانتفاءين الاول مقيسا عليه والثاني مقيسا **قوله**
فكان الاولى ان يقول الخ قال ابن غازي قلت ولو شاء النص على الثلاثة لقال وما بقي
منها الذي غير محل فاسم كهيهات ووي وحيهل اي وما يكثر من الكلم الدالة على
معنى المضارع والماضي والامر غير محل لهذه العلامات التي هي لم والتا والنون (لم)
فهو اسم كهيهات بمعنى بعد ووي بمعنى اتعجب وحيهل باعتبار المعاني الثلاثة
الماضية **قوله** كما ستعرفه في باب اسم الفعل قال الناظم هناك وما بمعنى
افعل كامين كثر وغيره كوي وهيهات نزر **قوله** لان عدم قبول التا الخ كعدم
قبول سبحان ولبيك ونحوها خواص الاسماء اعرض من التزام ظرفية لاذ انها (واحده)
قوله والعلامة ملزومة لا لازمة اي الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده وانتفاء
الملزوم لا يستلزم انتفاء لازمه لجواز كون اللازم اعم كالضوء للشمس **قوله** فهي
مطردة الخ الطرد هو التلازم في الثبوت والعكس التلازم في الانتفاء فقول الشرح تلزم
الخ بيان للطرد والعكس على اللف والنشر المرتب وقوله لكونها مساوية علة
لقوله لا دال **قوله** وهي اخص منه اي يلزم من وجودها وجوده وليس مراده با
لاخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الاعم عليه **المعرب والمبني** قو
قال الشمني اي من الاسم بدليل ذكر المعرب من الفعل في اثناء الكتاب وبدليل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)